

الضمني وقضاياها في الدرس اللسانيّ التداوليّ

* لطفي الشيباني

دكتور باحث في اللسانيات التداولية والعرفانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس.

* البريد الإلكتروني: azrtylotfi@yahoo.com

الاستلام 2023/12/10 المراجعة 2023/12/30 القبول 2023/1/20 النشر 2024/4/1

الملخص:

يعد الضمني مشغلا أساسيا في اللسانيات التداولية، تداخلت مسائله وتعقدت مباحثه، واسترسلت مع قضايا الحجاج، والمشيرات المقامية، والاستدلال. وطرح من وجهات نظر متنوعة بعضها خطابي يعني بتقنيته بمبادئ خطابية، وبعضها لساني يسعى إلى البحث عن وسائل نحوية لما قيل، ولما لم يقل. وهي خلفيات شرعت لاختلاف مناهج تناول، بكيفية أغنت البحث اللساني، ومثلت رافدا للدراسين العرب الذين يسعون إلى إعادة قراءة التراث العربي النحوي والبلاغي والأصولي فيما يتعلق بما فعله عندما نتكلم، وبما يفهمه المخاطب عندما يتواصل.

لذلك نسعى إلى دراسة الضمني، وما يطرحه من قضايا في الدراسات اللسانية التداولية. وهدفنا الإسهام في تقريب المصطلحات والمفاهيم باعتبارها آليات تعيد تمثّلنا للرافد التراثي نظر لما اكتسبته من نجاعة في مهدها الأصلي.

الكلمات المفتاحية:

الاقتضاء، مقتضى، ضمني، مضمّر، نفي، مكوّن لساني، مكوّن بلاغيّ، استدلال.

The Implicit and its Issues in the Pragmatic Linguistic Lesson

Lotfi Al-Shaibani *

Research Doctor in Pragmatic and Mystical Linguistics, Faculty of Humanities and Social Sciences,
Tunisia.

*Email: azrtylotfi@yahoo.com

Received 10/12/2023

Revised 30/12/2023

Accepted 20/1/2023

Published 1/4/2024

Abstract:

L'implicite est considéré comme un travail de base en linguistique pragmatique, ses questions se chevauchent et des discussions compliquées, et s'étendaient aux problèmes de l'argumentation, du lexis et de l'inférence. Il a été présenté à partir de divers points, dont certains étaient discursifs et concernés formalisée à partir des principes rhétoriques, et certains d'entre eux ont cherché linguistiquement à rechercher des intermédiaires grammaticaux pour ce qui a été dit et ce qui n'a pas été dit. Ce point de vue pose des différentes approches de la communication, ce qui a enrichi la recherche linguistique, et a représenté un affluent à les chercheurs arabes pour réexamine la théorie grammatical, rhétorique et fondamentaliste arabe par rapport à ce que nous faisons lorsque nous parlons, et ce que le interlocuteur comprend lorsqu'il communique.

Nous avons cherché à étudier l'implicite et les enjeux qu'il soulève dans les études linguistiques pragmatiques. Notre objectif est de contribuer à l'approximation des termes et des concepts en tant que mécanismes qui nous ramènent à l'affluent patrimonial grâce à l'efficacité acquise dans son berceau d'origine.

Key words:

présupposition, présupposée, l'implicite, sous-entendu, négation, composante linguistique, composante rhétorique, L'inférence.

المقدمة:

نتناول في هذا المقال مسألة الضمني (L'implicite) في الدرس اللساني التداولي، فننظر في تعريفاته في علاقته بالمعنى الصريح، وفي علاقته بالمتكلم من ناحية، وبالمخاطب من ناحية أخرى. ونبحث مراتبه، وندقق علاقته بمفهوم الاستدلال (L'inférence) من وجهة نظرية تداولية نستثمر فيها اتجاهين: اتجاه أول تمثله التداولية الخطابية (L'approche pragmatique discursive)، واتجاه ثان، وهو اتجاه التداولية اللسانية المندمجة (L'approche pragmatique linguistique intégrée). ونهدف من هذا المقال إلى تبسيط الوصف اللساني فيما يخص الضمني، وما يطرحه من قضايا، وما ينهض به من وظائف. ولتحقيق ذلك، ننظر في تعريف الضمني وبيان مراتبه عند أوركويوني (Catherine Kerbrat-Orecchioni) ¹ وديكرو (Oswald Ducrot) ².

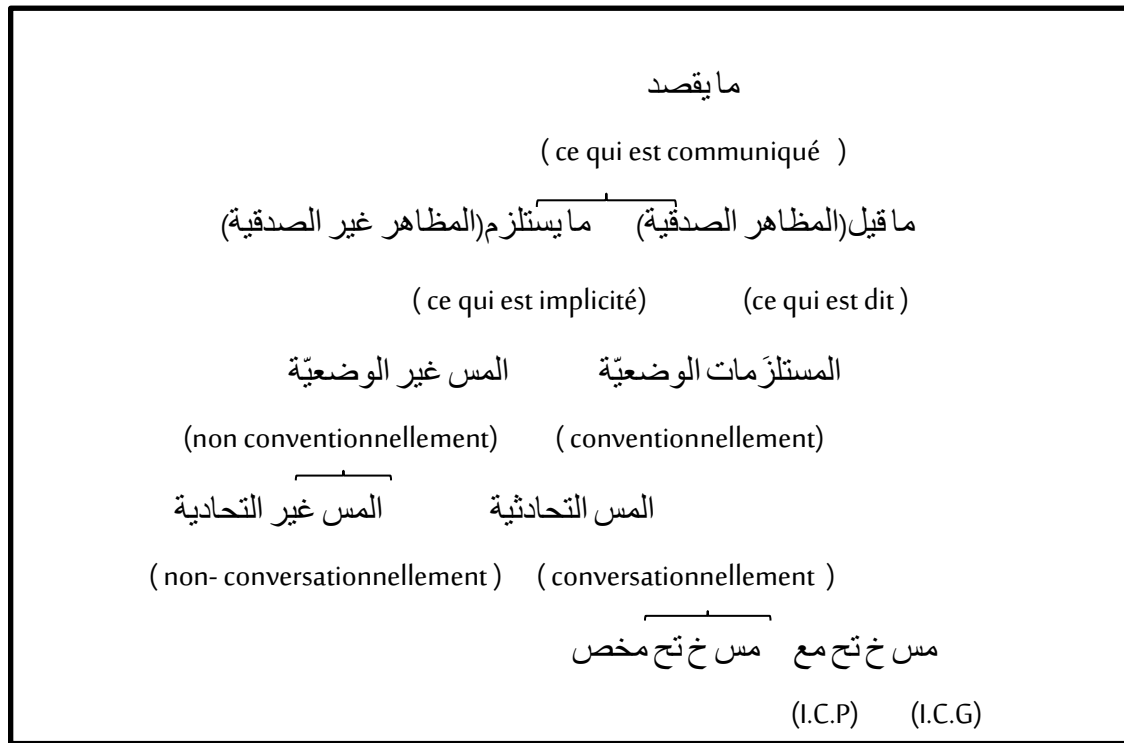
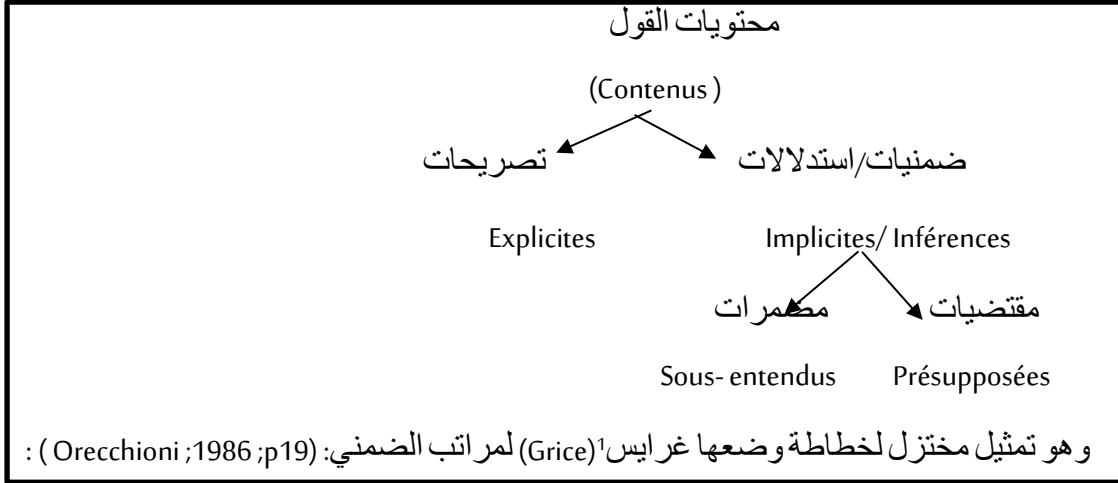
1- الضمني وما يطرحه من قضايا في التداولية الخطابية:

تسم أوركويوني كتابها بتسمية "الضمني" بما يدل على أنّ موضوع الضمني موضوع أساسي حاز القدر الأكبر من بحوثها، وما يرسخ المصادر التي تنطلق منها، والمتمثلة في أننا لا نتكلم دائما بشكل صريح وإنما نتوصل في الأغلب الأعم بالضمني، وهي مصادرة تراجع مسلمة دي سوسير الذي جعل اللغة مجرد علامات وقصر مهمتها على نقل الأخبار نقلا صريحا، فأهمل بذلك الجانب الضمني،

وقد عرفت أوركويوني الضمني بكونه مسكوتا عنه (Le non-dit)، فهو استخدام اللغة استخداما يمكننا من التعبير بطريقة غير مباشرة "فهو أشياء قيلت بألفاظ مقنعة وأفكار مخفية تدفع المخاطب على التفكير في شيء ما" (Orecchioni; 1986; p6)، وهو تصور يجعل الضمني مفهوما واسعا تنضوي ضمنه مراتب كثيرة، وهو ما مثله له صاحبة الضمني بالرسم التالي: (Orecchioni; 1986; p20):

1 - Orecchioni (C); (1986) «L'implicite» Armand Colin Paris. 1990-1998.

2 - Ducrot(o); 1968, 1972, 1984, 1998 ;



رغم إقرار أوركينيوني (Orecchioni ;1986,p,35)² أن تصنيف غرايس تصنيف دقيق، فإن ذلك لم يمنحها من أن تلاحظ أن المحورين الثالث والرابع غير مؤثرين، فهما في نظرها تكرر يعطل عمليتي الفهم والتقبل لذلك من الأفضل الاكتفاء بالمستويات التي تسمح معنى الصريح ومراتب الضمني. وقد استندت الباحثة في ما ذهبت إليه إلى موقف سادوك ورأيه في المحور الثالث بقوله: "تقع المستلزمات الخطابية غير الوضعية في فئتين؛ الأولى فئة المستلزمات الخطابية التحادثية³ الأساسية التي تقتضي مبدأ التعاون وحكمه، والثانية فئة

¹ -Grice(H.P), «Logique et conversation »,communication, (trad de logic and conversation 1975),1979 .

² - قدمت مقترحات كثيرة ناقدة ومعدلة لمقترح غرايس، ومن أهم هذه المقترحات، إضافة إلى مقترح أوركينيوني، نجد مقترحي هارنيش (Harnich ;1991 ,p325)، وصادوك (Sadok ;1991 ,p366) وموشلار وربول (Moeschler ;1994-1998)

³ - نرمر ل: (مس خ تح مع):المستلزمات الخطابية التحادثية للعممة implicature conversationnelle généralisée (I.C.G)

المستلزمات الخطابية غير التحادثية وغير الوضعية التي تحتسب انطلاقاً من المعنى الوضعي، ومن معرفة سياق القول وخلفية المتحاورين، والقواعد غير التحادثية الجمالية والاجتماعية والأخلاقية" (Sadok; 1991, p, 283). ولم يمنع ذلك أوركويوني من أن تلاحظ أن مرتكزاته في التمييز بين صنفَي المستلزمات الخطابية، إنما هي في حقيقة الأمر الاختزال الجذري غير المبرر الذي يطبقه على القواعد الخطابية.

أما المحور الرابع، فما هو مسلم به عندها، وعند غرايس أن تحدّد المستلزمات الخطابية التحادثية المعمّمة ببنية القول الدلالية، وتطبيق قواعد المحادثة، بينما تتولّد المستلزمات الخطابية التحادثية المخصّصة عن ملاسبات القول وسياقات التلقظ. وأمام رغبتها عن التكرار والتعقّد ورغبتها في الدقّة اختزلت أوركويوني مراتب الضمني في حقل دلالي معجمي متكوّن من، الاستدلال، والمقتضى، والمضمّر

1-1- الاستدلال (L'inférence) :

جعلت أوركويوني من الاستدلال خيطاً ناظماً للضمني، وما يطرّحه من قضايا، وما تستوجهه مراتبه من آليات تحليل، فعزّفته بقولها " كل قضية يمكن أن نستخرجها أو نستنبطها من قول ما أو من محتواه اللفظي بالتأليف بين معلومات من وضعيات مختلفة" (Orecchioni; 1986, p, 24)، ونفهم من تعريفها للاستدلال أنّه مفهوم واسع يتجاوز كونه نتيجة حساب معقّد النطاق في المنطق الصوري، فيشمل مفهوم الاقتضاء عند شارول(Charolles) (Charolles; 1976, p, 38) وما استعمله كل من ديكر وشارول تحت مسمى (Sous-entendu)، ويقيم استرسالاً مع ما عرف ب"المستلزمات الخطابية التحادثية" عند غرايس (Grice; 1991, p, 165)، والاستلزمات (Implications) التي أشار إليه ركانتي (Recanti; 1999, p, 24).

إذا كان تداخل الاستدلال بالمستلزم أمراً يرجع إلى اهتمام أوركويوني بنتائج عملية الاستدلال، فكانت مقاربتها له مقارنة للمستلزمات، فإنّ ما دفعها إلى ذلك إعراضها عن الاستدلال المادي المنطقي، وما يميّز به من صرامة فلا وجود لشيء واضح يبيّن خصائص العمليات الذهنية النفسية التي يقوم بها المخاطب إذ أنّ العمليات التي تنسب له إمّا أن تكون كاذبة من الناحية المنطقية، وإمّا أن تكون فيها فجوات استدلالية (ابن عامر، 2004، ص 24). وبناء على ذلك حوّل لها هذا التعريف أن تقم ضمنه المقتضى والمضمّر. ولعل في اعتبارها الاستدلال محتوى من المحتويات الضمنية المكوّنة للقول، وليس مجموع العمليات التي ينجزها المخاطب في عملية الفهم، ما يوقعها في خلط اصطلاحيّ بين مصطلح الاستدلال و مصطلح المستلزم الذي لا تستخدمه بمدلوله المنطقي، وإمّا نستعمله بمدلوله اللسانيّ التداوليّ.

1-2- المقتضى (Le présupposée) :

لا يعدو المقتضى أن يكون معنى موجوداً في القول، وجوداً ضمناً، فهو " كل المعلومات التي تنجزها بنية القول دون أن نصرّح بها" (Orecchioni; 1986, p, 28)، وهو تعريف يعود بنا إلى الأفق الدلالي المنطقي الذي يجعل من المقتضى شرط استعمال القول (Le présupposition comme une condition d'emploi) "إذ لا نقول إنّ قولاً ما يقتضي غيره إلا إذا كان هذا الأخير شرطاً مسبقاً لحقيقة الأول" (Strawson; 1977, p, 52)، فقول القائل:

(مس خ تح محص) المستلزمات الخطابية التحادثية للمخصصة.

implicature conversationnelle particulière (I.C.P)

1- أنهى زيد كتابة مقال.

2- كان زيد يكتب مقالا.

ف (2) يكون شرط استعمال القول (1)، وهي مقتضى له. لذلك قابلت أوروكيوني بين المقتضى والمقول من ناحية، والمقتضى والمستلزم أو المضمّر من ناحية ثانية، ودرست علاقته بالمعلومة المقدّمة الجديدة بوصفه معلومة قديمة. وأما ما يخصّ المقابلة بين المقتضى والمستلزم التي طرحت في نقاشات النفي ودوره الدلاليّ في إبطال المقتضيات والمستلزمات، فاعتبرت أنّ "المقتضيات لا يمكن أن تكون خاطئة، فلا تتأثر بالنفي باعتباره رائزا تقنيًا موروثة عن التّصوّر الدلاليّ، فلا يتغيّر في القضية المنفيّة باعتباره محتوى يكون ضرورة صادقا ليكون القول صادقا.

ولئن عدّت أوروكيوني الاستدلال استلزاما من منطلق اهتمامها بنتائجه لا بوصفه عملية ذهنيّة في مناقشة لأطروحات مارتن (Martin)¹، فإنّ الطريف في مقترحها أنها أقرت بكون المقتضى مستوعبا لكل المستلزمات. ومن منطلق خطابي ينظر في المقتضى من خلال دراسة الأعمال الخطابية (Les actes de discours) عقدت مقارنة بينه وبين المعلومة الجديد، فنظرت في علاقته بالبنية الإخبارية، فاعتبرته معطى ما قبلية، إذ تطابق المعلومة المعطاة المعلومة القديمة في القول وتقدم المعلومة القديمة باعتبارها معروفة مسبقا عند المتكلم وفي المقابل تكون المعلومة الجديدة مقدمة باعتبارها غير معروفة من طرف المخاطب ويعود هذا التمييز إلى علم الإعراب في اللغات الطبيعية ونقترح دراسة التعريف والتكبير باعتبارها داخلة في المعلومة الجديدة والمعلومة القديمة. وتستننتج أنّ المقتضى لا يكون دائما إخباريا بل تقر أنّ المقول يمكن أن تتصل به لفائف من المقتضيات تنهض بمدى بلاغيّ وغير إبلاغيّ (Orecchioni; 1986, pp30-31).

أنتجت المقابلة بين المقتضى والاستلزام من ناحية، وبينه و الأخبار من ناحية أخرى تمييزا بين المقتضى الدلاليّ والمقتضى التداوليّ إذ "توازي المقتضيات التداوليّة في علاقتها بالقيم المتضمنة في القول مكانة المقتضيات الدلالية في علاقتها بالمحتويات القضيويّة، وهي تتقاسم مع المقتضيات الدلالية كل الخصائص، إلا أنّها تتميز عنها بقابليتها للدحض" (être réfutés) (Orecchioni; 1986, p45). وهو تمييز استند إلى مقاييس المعجم، ومحتوى القول، ونجمل مختلف الفروق بين صنفى المقتضى في الجدول التالي:

المقتضى التداوليّ الخطابيّ	المقتضى الدلاليّ الوجوديّ
يكون التركيب المنجز في المقام المسؤول عن تولّده	تكون الألفاظ مسؤولة عن تولّده

3-1- المضمّر (Le sous-entendu):

لم تهنا أوروكيوني للمقابلات التي أقامتها بين المقتضى ومراتب المعنى دون أن تطرح علاقته بالمضمّر، وإذا كان المقتضى ذا طبيعة تركيبية معجمية فإنّ المضمّر يرتبط بملايسات القول، فيحشد اشتغاله كلّ المعلومات التي يفصح عنها المقول، فقول القائل؛

3- السحب داكنة والرياح قويّة.

¹ - Martin ; »Inference ;Antonyme et paraphrase,Element une théorie sémantique ,librairie C , Klincksieck , 1976,p48.

فبنية القول التركيبية والمعجمية لا تدلّ ولا تحيل، وإنما نحتاج إلى مقام التلّفظ لتحديد المعنى فيمكن أن يفهم المخاطب:

4- لا تغادر المنزل اليوم.

5- احمل معك المطرية.

المعنيان (3) و(4) يؤكدان على أهمية المقام، ولا يوليان أهمية للمستوى النحوي، وهي سمات تسم المضمّر الذي يتعدّد عند أوروكيوني، فيكون إيعازا وإيماء ومجازا، ويكون معنى مشتقا، وهي مراتب تؤكد على أهمية العنصر المقاميّ البلاغيّ، فتقصتها، وقابلت بينها مقتضى ومستلزمًا ومضمرا، ونظرت في مقاييس التمييز، وأولت المقام أهمية في معالجة فصوص المعنى بين مسترسل الصريح والضمنيّ. واستخلصت إلى أننا لا نتواصل إلا من خلال الضمنيّ.

2- الضمنيّ وقضاياها عند ديكر:

يعود عرض تصوّر ديكر للضمني ومراتبه وما يطرحه من قضايا إلى كونه قد مثل مرجعية نظرية استندت إليها أوروكيوني في كثير من تحليلاتها وتأويلاتها لما فعله عندما نتكلم، ولئن خالفته في كثير من المسائل، فإنها اتفقت معه في نقده لتصوّر رواد الفلسفة التحليلية للأعمال اللغوية من ناحية، وفي تجاوز الفصل السوسيري بين اللغة والكلام من ناحية أخرى. ومن هذا المنطلق يصبح عرض تصوّر ديكر واستكمال لما مر من تصوّر أوروكيوني.

أولى ديكر في جميع كتاباته الضمني عناية خاصة من منطلق الدمج بين التركيب والتداولية والدلالة، وهو منطلق قاده إلى كون دراسة الأعمال اللغوية ومقتضيات القول ومضمراته تتطلب الإلمام بالجوانب النظامية المجردة والجوانب المقامية التداولية في مسعى منه إلى تجريد القواعد اللسانية والقوانين الخطابية. وقد تجلّى ذلك في تحديد مستويات الدراسة النحوية أولا، وتحديد مراتب الضمنيّ ثانيا. فأما ما يخصّ مستويات الدراسة ومداخلها، فقد ميّز بين مستويين من التحليل:

- مستوى الدلالة (signification) في الجملة، حيث تكون المقترضيات "مسجلة في الجملة" (Ducret, 1968, 30-33).

- مستوى المعنى في القول، حيث يكون المستلزم دالة "مسجلة في مستوى القول" (السابق).

ترتّب التمييز بين مداخل التحليل تصنيف الضمنيّ إلى؛

أ- ضمنيّ خطابيّ (Implicite Discursif) يضم المعاني الضمنية المستلزمة التي صنفها إلى:

- مستلزمات خاصة بالقول.

- مستلزمات متعلّقة بعملية التلّفظ.

ويتولّد الصنّفان عن ملابسات القول، وقوانين التخاطب (Ducret; 1972, p133)، وقواعد التحدّث (Grice; 1991, p 165)، وتستدعي في احتسابها كفايات المخاطب النحوية والتأويلية والموسوعية الاستدلالية (Orecchion; 1986, p, 150)، وتوكل مهمة ضبطهما إلى المكوّن البلاغيّ (Ducret; 1998, pp131-135).

¹ - تنزل ضمن هذا المستوى دراسة المستلزم أو المضمّر Sous-entendu.

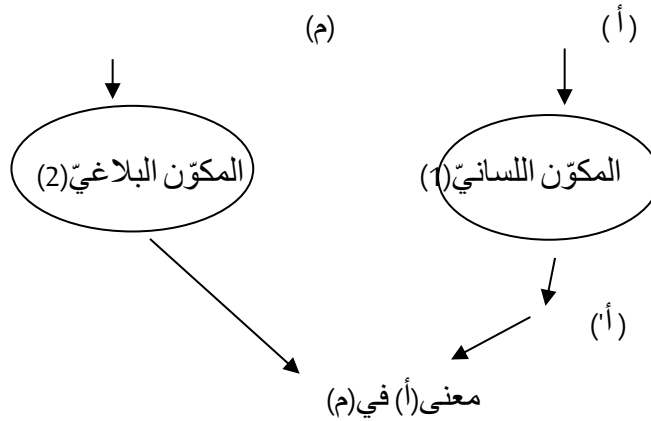
ب- ضمني غير خطابي (Implicite non-Discursif)، ينزل فيه ديكر و الاقتضاء، فيعتبره عملاً مسجلاً في بنية القول.

حدث هذا التمييز بين مستويات الضمني في إطار الاستدلال عن وجود أسس نحوية تداولية تبرهن حقيقة كون الاقتضاء عملاً لغوياً مسجلاً في بنية القول، وهو تمييز أسهم في تحديد علاقة مقتضى القول بالمضمّر الذي يكون أمر تحديده إلى المقام ونتيجة قناعته بالدور المهم للمقام في تحديد معنى القول، مايز ديكر و تمييزاً ثالثاً يخصّ مداخل تحليل مراتب الضمني بين؛

- المكوّن اللساني الذي توكل له مهمة تحديد مقتضيات القول باعتبارها مكونات نظامية.

- المكوّن البلاغي الذي أوكل له مسؤولية تحديد مضمّرات القول باعتبارها مكونات تداولية.

بكيفية يكون المعنى حصيلة تأليفية بين المعطيات اللسانية النظامية من ناحية، والمعطيات المقامية التداولية من ناحية أخرى، أي بين القول والمقام، وهو ما مثل له بالشكل التالي؛ (Ducrot;1998,p16):



حيث تكون وظيفة المقام تخصيص دلالة الجملة بإنجازها إنجازاً مخصوصاً، وتوكل مهمة احتساب المعنى في هذا المستوى إلى المكوّن البلاغي الذي يعقد الصلة بين القول والمقام مما ينتج عنه معنى (أ) في المقام (م).

بناء على تحديد دقيق لمداخل التحليل ومستويات الدراسة عالج ديكر و ضمّنات القول معالجة لسانية لا تلغي الأبعاد التداولية بقدر ما تشدها إلى تصوّر خطابي للغة. فنظر إلى الاقتضاء باعتباره عملاً لغوياً يوجد في بنية القول ما يؤشر عليه، ودرس مضمّرات القول بوصفها معاني مقامية تتدخل في احتسابها قوانين خطابية.

2-1- المقتضى مسجل في بنية القول:

نتيجة مراجعات ونقود لراهنية المقتضى في الفكر اللساني اعتبره ديكر و المقتضى عملاً مسجلاً في بنية القول، وسلك في دراسته مساراً انطلق من التسليم بكونه شرطاً استعمال القول في الأفق المنطقي الدلالي، وهو تصوّر سايره ديكر و في البداية لكن سرعان ما تراجع عن ذلك، فاعتبره أولاً محتوى قول ينجز بشكل ضمني، وأقر ثانياً بكونه عملاً لغوياً مسجلاً في بنية القول بل إنه إلزام ايديولوجي وإطار تخاطبي. وقد استدلل ديكر و على ذلك بطريقتين؛ فأما الأولى، فتمثلت في اختباره نحويًا قبل دراسته مقاميًا، فتجاوز اختباره في مستوى القول إلى اختباره في مستوى الجملة باعتبارها "وحدة لغوية مجردة بمعزل عن المقام" (Ducrot;1984,p94) استناداً إلى رائزي النفي والاستفهام.

وقد ورث ديكر و اختبار النفي عن التصور الدلالي المنطقي الذي يجعل منه مقوماً حدياً أساسياً في تعريف الاقتضاء (Moeschler; 1994, p236)، فميز من منطلق وعيه بالمشاكل التي يطرحها النفي بسبب ربطه بالمدى (Russel; 1905, p385) بين أنواعه في علاقتها بالاقتضاء محتكما إلى مقياس الإلغاء-المحافظة (Ducret; 1998, pp35-40). ولئن صرح في تحليلاته أنّ النفي الوصفي يتسلط على المكونات الدلالية للجملة دون أن يصيب مقتضيات خلافا للنفي الميتالغوي الذي يصيبها ويلغيها، فإنه سرعان ما راجع هذا التصور في ضوء نظرية تعدد الأصوات، فاعتبرها تلغى شأنها شأن المستلزمات في وضعيات وسياقات عديدة تحت تأثير النفي بنوعيه (Moeschler; 1994, pp215-220).

ورغم تحلي ديكر و عن رائزي النفي والاستفهام إلا أنه اعتبرهما تطبيقين يحافظان على مقتضى الإثبات من منطلق التسليم بأهميتهما بوصفهما اختبارين أساسيين "في تحديد الاقتضاء" (Ducret; 1998, p36). ولا يفهم من استعماله لهما أنه عودة إلى تصور الشروط الصدقية، وذلك لأنّ النفي لا يمكن النظر إليه هنا باعتباره مقياساً، ولا باعتباره خاصية تعريفية، إذ توجد صعوبة في استعمال اختبار النفي بالنسبة للأقوال المنفية، وينضاف إلى ذلك أنّ محافظته على مقتضى الإثبات اختبار مشكوك فيه (Levinson; 1983, p187).

ولم يكتف ديكر و بدراسة مقتضيات القول في مستوى الجملة، بل درسها في مستوى القول انطلاقاً من قانون التسلسل، وأساس هذا القانون أنه "إذا ارتبط ق، بالقول ق₂ في سياق ما، فإنّ الترابط بين القولين لا يقوم على أساس المقتضى وإنما يقوم على أساس المقول" (Ducret; 1972, pp85-90)، ومن ثمة أوكل ديكر و لهذا القانون دوراً أساسياً في تعريف الاقتضاء، ذلك أنّ "مقتضيات قول ما هي المؤشرات التي يحتويها القول، ولكنّ المتكلم لا يعتمد عليها في التسلسل" (Ducret; 1984, p40)، بل إنّ وظيفة هذه التعليمات تقتصر على إلزام المخاطب إلزاماً قانونياً ليقبل بالمقتضى "دون أن يمتلك الحقّ في مواصلة الكلام انطلاقاً منه" (السابق)، وبهذا الإلزام تحوّل الاقتضاء إلى إطار قانوني يسيّر التحادث، فيفرض على المخاطب الالتزام به دون استثناء القول انطلاقاً منه، وإثماً انطلاقاً من المقول.

4- أ- لم يأكل زيد الجبن.

ب- لأنّ عليه أن يدفع ثمنه.

ت-؟ إذن لأنّه أكله سابقاً.

تختلف طبيعة التسلسل، ولكن كيف نفسّر تكهن ديكر و بمقبولية التسلسل (أ) في مقام عادي للخطاب؟ لا يرتبط الأمر باستخدام الروابط لأنّ استعمالها يكون مقبولا وغير مقبول في القول (5)

5- أ- لم يأكل زيد الجبن.

ب- لأنه أكله سابقاً.

ت-؟ إذن سيتمكن من دفع النقود.

وبذلك يكون اعتماد قانون التسلسل ممكناً وغير ممكن، ويحيل ذلك إلى التحليلات الاقتضائية في (4) التي تعود بنا إلى قانون التسلسل باعتباره قانوناً من قوانين الخطاب، وبذلك يكون التحليل الاقتضائي لـ (4) هو (6):

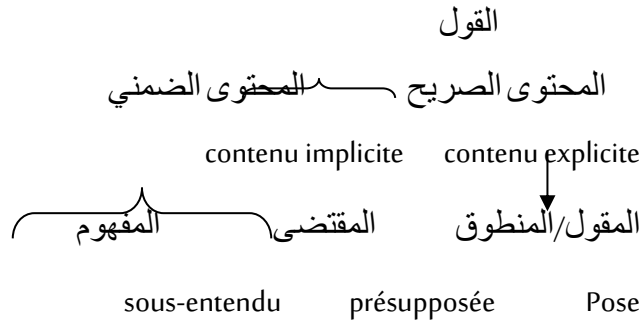
6- أ. مقول: لا يأكل زيد الجبن حالياً.

ب - مقتضى: كان زيد يأكل الجبن في وقت سابق.

يقدم لنا التحليل السابق فرضية أساسية فيما يتعلّق بالتسلسل، فإذا عدنا إلى التسلسلين (4) و(6)، وهما تسلسلان يستقلان بنوع العامل المستعمل، وهو ما يجعل التسلسلات المتعلقة بالمقول هي فقط التي تقبل، ويقودنا إلى حقيقة أنّ استئناف الخطاب يكون انطلاقاً من المقول، وأنّه عندما يكون المقتضى موضوعاً للتسلسل، فإنّ الخطاب يكون غير ملائم. ولتجاوز هذا الإشكال وضبط مقتضيات القول اقترح ديكر و القانون التالي؛ "عندما يكون قول (أ) متسلسلاً مع قول (ب)، فإنّ الرابط بين (أ) و(ب) لا يتعلّق أبداً بالمقتضى، ولكنّه يتعلّق فقط بما يقال بواسطة (أ) و(ب)، فاستئناف القول يكون انطلاقاً من المقول، ولا يكون انطلاقاً من المقتضى" (Ducrot; 1972, p81).

غير أنّ ديكر و ما لبث أن تراجع عن ذلك لوعيه بعدم كفاية هذه المقاييس لتعريف الاقتضاء نحويّاً، والتميز بينه وبين المكوّنات الدلالية الأخرى، إذ قدّر أنّ تطبيقها لا يحافظ دائماً على المقتضيات نظراً لوجود سياقات عديدة تخرق فيها "فلا يمكن اعتماد قاعدة النفي كاختبار عمليّ لتعريف الاقتضاء" (Ducrot 1998, p105). ونقدّر أنّ السبب يعود إلى تفاوت درجات القوة في أصناف النفي في المحافظة أو في إبطال المقتضيات، يضاف إلى ذلك ما طرحه حسابها من مشاكل نظريّة وإجرائية في علاقتها بقضية الإسقاط وتحليلها في الجملة المركبة. ونعتقد أيضاً أنّ من أسباب القصور علاقتها بمستلزمات القول¹، وبالبنية الإخبارية وبالتبنيير (Focalisation) (Levinson; 1983-Moeschler; 1994).

وأما الطريقة الثانية، فاستندت إلى عقد مقابلات بين مقتضى القول باعتباره مكوّنًا نظاميًا والمقول من ناحية، وبينه وبين المضمّر بوصفه مكوّنًا مقاميًا من ناحية أخرى، وهي مقابلات نمثل لها بالشكل التالي؛ (Ducrot; 1968, pp37-53)



ويكشف التمثيل تصوّر ديكر و لرقائق المعنى من ناحية، ويؤكد حقيقة كون المعنى الحرفيّ أو المقول (Pose) لا يعدو أنّ يكون الركيزة النحويّة التي تمكّننا من الانتقال إلى المعاني الضمنيّة، وذلك باستحضار آليات استدلالية، واستعمال المؤول كفايات متعدّدة في التحليل الدلاليّ للأقوال من ناحية أخرى. وإذا كان ذلك، فإنّ عملية استخراج المقتضى مثلاً تحصل "بالنظر في خصائص المقول أو المنطوق" (Ducrot 1998, p97)، ولذلك قابل ديكر و بينهما، وهي مقابلة قريبة من المقابلة بين الإثبات والمقتضى في الفلسفة التحليليّة إذ "لا يكون المقتضى مثل المقول قابلاً للنقاش والشك من قبل المخاطب" (السابق)، وحثه في ذلك أنّ

¹ - ينظر في (Levinson; 1979, 169-193) و (Karttunen; 1973, 70) و (Levinson; 1983, 165-195)

المقتضى يمثل "إطاراً قانونياً إيديولوجياً يقنن التعامل القولي بين المتخاطبين في عملية التلقظ، ويوجه فضاء التخاطب الوجهة المحددة" (السابق). فقول القائل

7- انقطع زيد عن التدخين.

المقول: لا يدخن زيد حالياً

مقتضى: "كان زيد يدخن سابقاً".

المستلزم¹: "زيد أقوى عزيمة منك".

رغم اتفاقهما في البنية الإخبارية والحمولة الدلالية في القول يختلف حضور المقتضى في القول عن حضور المقول، فبينما يكون المقول دلالة حرفية للقول، فهو "ما أثبتته لمخاطبي" (Ducrot ;1984,p20) سواء أكانت هذه الدلالة معلومة جديدة أم كانت معلومة قديمة، فإنها تكوّن مضمون التخاطب، وخلافاً ذلك يكون المقتضى معلومة قديمة مشتركة "باعتباره متواضعا عليه يربط المشاركين في التواصل" (السابق، 25)، فيكون دلالة ضمنية، غير قابلة للنقاش أو الاعتراض من قبل المخاطب، إذ "تقدم معلومة في شكل مقتضى، معناه أنه لا يمكننا أنا ومخاطبي الاعتراض عليها" (السابق). ومبرر ذلك عند ديكر و أن "الاقتضاء ما أقدمه باعتباره مشتركاً بيني وبينه" (السابق)، ولكن رغم ذلك، أنسلم دائماً كون المقتضى معلومة قديمة مسلماً بها من طرف المخاطب؟

يتضح من خلال تحليل الأمثلة التي قدمها ديكر و أن مدخل دراسة الاقتضاء هو النظر في المقول، بكيفية يكون الاقتضاء معنى مشتقا (derivative meaning) من المعنى المقول، لذلك نجده يقيم مقابلات بين الاقتضاء والمقول (Pose) فالمقتضى لا ينتمي إلى القول بنفس الكيفية التي ينتمي إليه المقول، ولكنه ينتمي إليه بكيفية أخرى (السابق)، ويفسر اختلاف كيفية التواجد في كون المقول معلومة جديدة تظهر في بنية القول، بينما يكون المقتضى عنده معلومة قديمة تمثل إطار التحادث" (السابق، 35)، موجودة في البنية النحوية، ولتمييز المقتضى من المقول في تصوّر ديكر و نحلّ المثال التالي:

8- أ. انقطع زيد عن المطالعة.

ب. المقول: لا يطالع زيد حالياً.

ت. المقتضى: كان زيد يطالع.

فالمتكلم من خلال القول (أ) أنجز:

عمل الإثبات (المقول) "لا يطالع زيد حالياً".

عمل الاقتضاء: "كان زيد يطالع"

ولئن رفض ديكر و ما ذهب إليه ويرزبيكا (Wierzbicka) من كون المقتضى وجهاً من وجوه التعبير على جهة اعتقاد المتكلم (sorte de Modalité)¹، وبكونه عنصراً من العناصر المكوّنة للقول (Élément de

¹ - وسم ديكر و المستلزم بمصطلح المضمّر (Sous-entendu) (Ducrot ;1969 & Orecchioni ,1986 ,10-15)

(contenu)(السابق، 62)، وهو تصوّر يعيدنا إلى التحليلات المنطقية في إطار جماعة بورروايال وتحليلات كانت، فإنه اعتبر الاقتضاء "عمل كلام، وبدقة أكثر، عملا متضمنا في القول" (Ducrot ;1984,p20-1998,p80) مثله مثل بنية الأعمال اللغوية الأخرى.

والحاصل من ذلك، أن منطلق وضع الفروق بين مكونات القول الدلالية، كان التمييز بين دراسة القول ودراسة الجملة، وبحث المعنى وبحث الدلالة، واعتماد المكون النحوي اللساني وتوسل المكون البلاغي، بصورة تكون الدلالة نتاج الجملة باعتبارها وحدة لغوية مجردة، وبكيفية يكون المعنى نتاج القول باعتباره إنجازا مقاميا لها (Ducrot ;1984,p95).

وأما يخص علاقة المقتضى بالمضمّر فقد قابل بينهما ديكرود من منطلق تحديد مستويات التحليل ومداخله، وحدثت المقابلة في إطار الاستدلال عن وجود أسس نحوية تداولية تبرهن حقيقة كون الاقتضاء عملا لغويا مسجلا في بنية القول.

2-2- المضمّر (Sous-entendu):

استند ديكرود على تعريف المضمّر إلى السؤال التالي؛ "لماذا قال المتكلم ما قال؟" وإذا كانت مهمة تحديد المقتضى ترجع إلى المتكلم وما يحيط بعملية تكوين القول، فإنّ تحديد المضمّر مهمة أوكلت للمخاطب، وما يكتسبه من كفايات تمكنه من تأويل القول. ونقدّر أنّه لا يمكن فهم تصوّر ديكرود للمضمّر إلا بمقابلته بمقتضى القول. وذلك بتحديد خصائص كل منهما استنادا إلى مجموعة من الروايز²: روايز النفي والاستفهام والتعلّق، ورائز المتخاطبين، ورائز علاقة المقتضيات والمضمّر بالأقوال (Ducrot ;A, pp19-25).

ونجمع مختلف الفروق التي استخلصناها من كلام ديكرود في الجدول التالي (Ducrot ;1968,pp37-53):

المضمّر	المقتضى
يستخرج من القول	موجود مسبقا
يكون مصاحبا للقول	منغرس في البنية النحوية للقول
مرتبط بعلاقة البنية النحوية بمقامات التلّفظ	معلومة مشتركة ليست قابلة للنقاش أو الشك من طرف المخاطب
يقوم المكون البلاغيّ باحتسابه	يقوم المكون اللغويّ باحتسابه

لم يطمئن ديكرود لنجاعة هذه المقاييس، وأمام حاجته إلى الدقة راجع نظرية تعدّد الأصوات (Ducrot ;1984,pp15-20-Orecchion ;1986,p35)، فأبرز منزلة الاقتضاء بين مكونات القول الدلالية بكيفية نمثل لها بـ:

¹ - أنظر الشيباني لطفي "الجهة في النظرية النحوية العربية من خلال كتاب المقتضب للميرد أمّودجا"، بحث ماجستير أشرف عليه الأستاذ الدكتور خالد ميلاد، 2008-2009 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية 9 أفريل.

² - www.persée.fr ; Article(A)Présupposés et sous-entendus.

Article(B) Présupposés et sous-entendus (réexamen)

قبل (ز)	القول: الآن (ز)	بعد (ز)
الاقتضاء	المقول	المضمر/المستلزم
(نحن)	(أنا)	(أنت)

فإذا كان الاقتضاء مكوناً دلاليًا سابقاً للقول، تسند مهمة إنجازه لضمير المتكلم الجمع (نحن)، فإنّ المضمر باعتباره مكوناً دلاليًا لاحقاً بزمن القول توكل مسؤولية إنتاجه إلى ضمير المخاطب المفرد (أنت)، وهو ما من شأنه أن يجعله كل معنى لا يُوسم في بنية القول، ويستوجب احتسابه تمثيلاً منطقيًا استدلاليًا (Ducrot; B, pp15-20)، فيكون عند ديكرو إجابة عن أسئلة من قبيل؛ لماذا قال المتكلم ما قال؟ لماذا قال هذا فقط؟ ما الذي يسهم في تقنين ما قال؟ ما الذي نستنتجه من الكلام؟ وبمعنى آخر الشرط الضروري لفهم من قول (أ) (ب)، بكيفية يصبح المستلزم من القول¹ شرحاً لعملية التلطف، ففي قول المتكلم:

9- انقطع زيد عن التدخين.

يمكن أن يفهم منه المخاطب

من الممكن أن تتوقف عن التدخين.

اتخذ من صنيع زيد درسا عن ثبات العزيمة وقوة الإرادة.

إذا كان المقترضى حدث لغة (fait de langue)، فإنّ المضمر بما هو "إجابة عن سؤال حول الشروط الممكنة لعملية التلطف" (Ducrot, 1984, p34) يكون حدث قول (fait de parole)، بل إنّ ديكرو يقرّ بأنّ المضمر يختلف عن المقترضى باعتباره "حدثاً بلاغيًا"، يرتبط بمقامات التلطف، وتوكل مهمة احتسابه للمكوّن البلاغيّ (السابق)، وتُستنقَر في استخراج كفايات متنوّعة. ورغم تسليم ديكرو بكونهما مستويين لا يلتقيان في مرحلة التأويل، إلاّ أنّه أشار إلى وعيه بوجود مقترضيات مضمرات غير أنّ ذلك لم يحزره من قيود الفصل، فظلّ سجين المقابلة بين اعتبار المقترضى مكوناً يدخل في معنى الأقوال وإقرار يعلّق المضمرات بقدرات المخاطب التأويلية.

خاتمة:

لم نشأ بهذا المقال في دراسة الضمنيّ وقضاياها مقارنة بين مقاربتين أحدها تداولية خطابية، والثانية تداولية لسانية، وإنّما كان هدفنا تبسيط الوصف اللسانيّ فيما يخص الضمنيّ والإحاطة بما يطرحه من مسائل نحوية تداولية، وهو تبسيط يبسر عملية فهم طرائق تناول علماء العربية للمعنى ومستتبعاته، من خلفيات خطابية تخاطبية، ومناهج اختلفت باختلاف الحقول المعرفية، وباختلاف الاصطلاح، والتمثّل والتصور.

المراجع:

¹ - تطرح العلاقة بين المضمر (sous-entendu) والمستلزم (implicature) مسألة عدم التمييز الواضح بينهما في الدراسات اللسانية، فلا نكاد نعرش عن دراسة وجهت اهتمامها إلى هذه المسألة، ولئن استعملناهما هنا في نفس المعنى، فذلك راجع إلى عدم تمييز ديكرو بينهما.

- [1] الشيباني لطفي "الجهة في النظرية النحوية العربية من خلال كتاب المقتضب للمبرد أنموذجا"، بحث ماجستير أشرف عليه الأستاذ الدكتور خالد ميلاد، 2009-2008 بكلية الآداب والعلوم الإنسانية وأفريل.
- [2] ابن عامر (نجوى)؛ (2004)؛ "الأسس النحوية والتداولية لمتضمنات القول، كلية الآداب منوبة، جامعة منوبة-تونس.
- [3] Ducrot(O);(1966);» Le roi de France est sage : implication logique et présupposition linguistique », Études de linguistique appliquée, n°4, 1966, p. 39-47»
- [4] ;(1968) »La discription sémantique des énoncés français et la nation présupposition »L'Homme tome 8 ,n1 ,pp37-53.
- [5] ;(1969) » Présupposés et sous-entendus », Langue française, n°4, 1969. La sémantique.
- [6] ;(1972)(1998) ; (1): »dire et ne pas dire ;principe de sémantique »Hermann,Paris.
- [7] ; (1984) ; Le dire et le dit,les éditions de minuit,1984.
- [8] Grice(H),(1979);»Logique et conversation », communication, (traduc (1975) "Logic and conversation". In Cole, P.; Morgan, J. (eds.). Syntax and semantics. 3: Speech acts. New York: Academic Press. pp. 41–58.
- [9] Levinson(S),(1983) ; » Pragmatics » ; Cambridge, Cambridge University Press.
- [10] Martin(R);(1976) ;»Inference ;Antonyme et paraphrase,Element une théorie sémantique,librairie C ,Klincksieck. Moeschler et Reboul (1994) »Dictionnaire Encyclpedique du pragmatique » ,Editions du Seuil.
- [11] ;(1991) ;»Logic and conversation » , (in)Conditionals,Edited by Frank Jackson,Oxford University Press,New York
- [12] Oreccechioni (C) ;(1986) »L'implicite »Armand Colin Paris .1990-1998.
- [13] ;(1990) »Les interactions verbales,toms2,ARMAND COLIN ,Paris.
- [14] Russell(B) ; (1905) ; »On Denoting in Mind »,Published by;Oxford University Press on behalf of the Mind Association Stable URL,pp 385-389.